

كلمة السفيرة أنجلينا أيخهورست

رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان

العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وجنوب المتوسط: السياسات والشراكات لدعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ودور المجتمع المدني"

11 حزيران 2012

Check against delivery

حضرة السيدات والسادة،

يسعدني أن أكون معكم اليوم لإطلاق ورشة العمل هذه التي ستسعى إلى مناقشة السياسات التي يجب تنفيذها في إطار الشراكة اليورومتوسطية لدعم الإصلاحات في البلدان المتوسطية.

لقد كان الدور التي أداه المجتمع المدني في التقلبات الكبرى التي أثرت في العالم العربي خلال عام 2011 مهماً. وقد حيا الاتحاد الأوروبي هذا الدور مرات عدة والتزم توفير كل الدعم للوسطاء بين المواطنين والدولة.

إنّ الحوار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يجب أن يقوم بين المجتمع المدني والسلطة السياسية، شأنه بذلك شأن الحوار الذي يجب أن يقوم بين مختلف مكونات المجتمع المدني ذاته، كالحوار بين نقابات أصحاب العمل ونقابات العاملين، هو بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي عنصر أساسي من عناصر الاستقرار السياسي للمجتمعات في أوروبا وسواها.

في الواقع، يشكل هذا الحوار وسيلة لإنتاج مجتمع متكامل، مجتمع يسمح لكل فرد بإيجاد مكانه في بلاده في إطار الاحترام الكامل لحقوقه الطبيعية والبشرية. وفي هذا القرن الحادي والعشرين، لم يعد مسموحاً أن يتم إبقاء بعض فئات الشعب على هامش آليات صنع القرار، وأن يتم إهمال انتظاراتها، وأن لا يتمكن الكثير من الأفراد من الاستفادة من منافع التنمية الاقتصادية. ويمكن أن يساهم الأفراد الذين يُمنحون إيمان المشاركة في صنع القرارات بطريقة أكثر إيجابية في بناء مجتمع يقوم على احترام الآخر.

هذه هي الأسباب التي حدثت بالاتحاد الأوروبي إلى التزام دعم منظمات المجتمع المدني ودفع السلطات السياسية في بلدان الجوار وسواها إلى بدء حوار معمق وبناء مع هذه المنظمات. ونحن في الواقع في طور إطلاق "حوار منظم" مع ممثلي المجتمع المدني ومع السلطات المحلية حتى يتمكن الجميع من التأثير أكثر فأكثر في القرارات والتوجهات الخاصة بالإصلاح والحوكمة وتوفير الخدمات الاجتماعية.

لقد أطلقت المفوضية الأوروبية "آلية تسهيل الدعم للمجتمع المدني" في إطار السياسة الأوروبية للحوار الجديدة. وجرى تصميم هذه الآلية لتحسين قدرة المجتمع المدني على تعزيز الإصلاحات وواجب السلطات العامة بالخضوع للمساءلة. وقد جرى تخصيص موازنة بقيمة 11 مليون يورو للحوار الجنوبي في عام 2011، مع رصد مبالغ مشابهة للسنتين 2012 و2013. ويقضي أحد عناصر هذه الآلية بتسهيل مشاركة الفاعلين غير الحكوميين في الحوار القطاعي.

ليس لدي أدنى شك في أن الشراكة بين منظمات المجتمع المدني على ضفتي المتوسط سيساهم في تعزيز دولة القانون ووضع سياسات اقتصادية واجتماعية أكثر شمولية. أتمنى لكم جميعاً نقاشات ممتازة وثمرّة.

